كتب الحديث

أنواعها وطبقاتها

معرفة مناهج علماء الحديث، واختلاف أغراضهم فِي مصنفاتِهم فِي الحديث، من الأمور المهمة الَّتِي تساعد عند البحث عن الحديث، كما تساعد فِي فهم مقاصدهم من إيراده فِي كتبهم، وبالتالِي بيان مرتبة الحديث.

ومن أهم الكتب المساعدة فِي ذلك: كتاب "الحُطة فِي ذكر الصحاح الستة" لصديق حسن خان القنوجي[١]، وكتاب: "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرَّفة" لِمحمد بن جعفر الكتانِي[٢].

ولابن الأثير -رحِمه الله- فِي مقدِّمة كتابه: "جامع الأصول فِي أحاديث الرسول" فصل نافع فِي بيان اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم فِي تصنيف الحديث[٣] وكذا لشاه ولِي الله الدهلوي -رحِمه الله- فصل ماتع فِي طبقات كتب الحديث[٤].

---

(١) مطبوع، منها طبعة بتحقيق: علي حسن الحلبِي، دار الجيل- بيروت، دار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولَى ١٤٠٨هـ

(٢) مطبوع، منها طبعة بتحقيق: مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد المنتصر بن مُحَمَّد الزمزمي بن مُحَمَّد بن جعفر الكتانِي، دار البشائر الإسلامية -بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ

(٣) جامع الأصول (١/ ٤٣).

(٤) حجة الله البالغة (ص ١٣٢-١٣٥).

وقد رأيت صاحب "الحطة فِي ذكر الصحاح[١] الستة" قد نقلها مع زيادات وتتمات، فرأيت أن من المفيد نقل ذلك كاملاً هنا مع تصرف يسير جدًّا، والله المستعان.

قال -رحِمه الله- فِي بيان اختلاف الأغراض فِي تصانيف علم الحديث:

"اعلم أن هذا العلم على شرفه وعلو منْزلته كان علمًا عزيزًا مشكل اللفظ والمعنَى، ولذلك كان الناس فِي تصانيفهم مُختلفي الأغراض:

- **فمنهم**: من قصر همته على تدوين الحديث مطلقًا ليحفظ لفظه، ويستنبط منه الحكم، كما فعله عبد الله بن موسى الضبِّي، وأبو داود الطيالسي، وغيرهما أولاً، وثانيًا أحمد بن حنبل ومَنْ بعده فإنَّهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتِها، فيذكرون مسند أبِي بكر الصديق، ويثبتون فيه كل ما رووه عنه، ثُمَّ يذكرون بعده الصحابة واحدًا بعد واحد على هذا النسق.

قال القسطلانِي: فمنهم من رتب على المساند كالإمام أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهَويه، وأبِي بكر بن أبِي شيبة، وأحمد بن منيع، وأبِي خيثمة، والحسن بن سفيان، وأبِي بكر البزار، وغيرهم، انتهى.

- **ومنهم**: من يثبت الأحاديث فِي الأماكن الَّتِي هي دليل عليها؛ فيضعون لكل حديث بابًا يَختص به، فإن كان فِي معنَى الصلاة ذكروه فِي باب الصلاة، وإن

---

(١) سيأتِي -إن شاء الله تعالَى- بيان أن الكتب الستة -ما عدا البخاري ومسلم- مشتملة على جُملة من الأحاديث الضعيفة، مِمَّا يَجعل تسميتها "بالصحاح" غير مطابقة للواقع، وقد شاعت هذه التسمية بين العامة، فأوهمت أن كل ما فِي الكتب الستة من الحديث صحيح، وليس الأمر كذلك، فتنبه، والقنوجي -رحِمه الله تعالَى- أطلق ذلك في عنوان الكتاب من باب التغليب فلا تغتر، والله الموفق.

كان فِي معنَى الزكاة ذكروه فيها، كما فعل مالك فِي "الموطأ" إلاَّ أنه لقلة ما فيه من الأحاديث قلَّت أبوابُه، ثُمَّ اقتدى به مَنْ بعده، فلما انتهى الأمر إلَى زمن البخاري ومسلم وكثرت الأحاديث المودَعَةُ فِي كتابيهما؛ (كثرت أبوابُهما) واقتدى بِهما من جاء بعدهما.

وهذا النوع أسهل مطلبًا من الأول لوجهين:

- **الأول**: أن الإنسان قد يعرف المعنَى الذي يطلب الحديث لأجله، وإن لَمْ يعرف راويه ولا فِي مسند مَنْ هو، بل رُبَّما لا يَحتاج إلَى معرفة راويه، فإذا أراد حديثًا يتعلق بالصلاة، طلبه من كتاب "الصلاة" وإن لَمْ يعرف أن راويه أبو بكر رضي الله عنه.

- **والوجه الثانِي**: أن الحديث إذا ورد فِي كتاب "الصلاة" علم الناظرُ فيه أن ذلك الحديث هو دليل ذلك الحكم من أحكام الصلاة، فلا يَحتاج أن يتفكر فيه ليستنبط الحكم منه، بِخلاف الأول.

- **ومنهم**: مَن استخرج أحاديث تتضمن ألفاظًا لغوية ومعانِي مشكلةً؛ فوضع لَها كتابًا قصره على ذكر متن الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه ومعناه، ولَمْ يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو مُحَمَّد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة وغيرهما.

- **ومنهم**: مَنْ رتب على العلل بأن يَجمع فِي كل متن طرقه، واختلاف الرواة فيه؛ بِحيث يتضح إرسال ما يكون متصلاً، أو وقف ما يكون مرفوعًا، أو غير ذلك.

- **ومنهم**: من قصد إلَى استخراج أحاديث تتضمن ترغيبًا وترهيبًا؛ وأحاديث تتضمن أحكامًا شرعية غير جامعة فدوَّنَها وأخرج متونَها وحدها؛ كما فعله أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي فِي "المصابيح" واللؤلؤي فِي "المشكاة"

وغير هؤلاء، فإنَّهما حذفا الإسناد واقتصرا على المتن فقط.

- **ومنهم**: من أضاف إلَى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراء الفقهاء؛ مثل أَبِي سليمان حَمد بن مُحَمَّد الخطابِي فِي "معالِم السنن" و"أعلام السنن"[١]

- **ومنهم**: من قصد ذكر الغريب دون المتن من الحديث، واستخرج الكلمات الغريبة ودوَّنَها ورتبها وشرحها كما فعل أبو عبيد أحمد بن مُحَمَّد الهَروي الباشانِي، وغيره من العلماء.

وبالجملة: فقد كثرت فِي هذا الشأن التصانيف، وانتشرت فِي أنواعه وفنونه التآليف، واتسعت دائرة الرواية فِي المشارق والمغارب، واستنارت مناهج السنة لكل طالب، ولكن لَمَا كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه لَمْ يأت صنيعهم على أكمل الأوضاع، فإن غرضهم كان أوَّلاً حفظ الحديث مطلقًا، وإثباته ودفع الكذب عنه، والنظر فِي طرقه، وحفظ رجاله وتزكيتهم، واعتبار أحوالِهم، والتفتيش عن أمورهم، حَتَّى قدحوا وجرحوا وعدلوا وأخذوا وتركوا، هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبر، فكان هذا مقصدهم الأكبر، وغرضهم الأوفَى، ولَمْ يتسع الزمان لَهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم والمهم الأعظم، ولا رأوا فِي أيامهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن الَّتِي هي كالتوابع، بل ولا يَجوز لَهم ذلك، فإن الواجب أولاً إثبات الذات، ثُمَّ ترتيب الصفات.

والأصل إنَّما هو عين الحديث، ثُمَّ ترتيبه وتَحسين وضعه، ففعلوا ما هو

---

(١) طُبع كتاب "أعلام السنن" تَحت عنوان "أعلام الحديث" بِتحقيق: د. مُحَمَّد بن سعد آل سعود، ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي -جامعة أم القرى.

الغرض المتعين، واخترمتهم المنايا قبل الفراغ والتخلي لِما فعله التابعون لَهم، والمقتدون بِهم، فتعبوا لراحة من بعدهم.

ثُمَّ جاء الخلف الصالِح فأحبوا أن يُظهروا تلك الفضيلة، ويشيعوا تلك العلوم، الَّتِي أفنوا أعمارهم فِي جَمعها إما بإبداع ترتيب، أو بزيادة تَهذيب، أو اختصار، أو تقريب، أو استنباط حكم، أو شرح غريب.

فمن هؤلاء المتأخرين من جَمع بين كتب الأولين بنوع التصرف والاختصار كمن جَمع بين كتابَي البخاري ومسلم مثل أَبِي بكر أحمد بن مُحَمَّد الرمانِي، وأَبِي مسعود إبراهيم بن مُحَمَّد بن عبيد الدمشقي، وأَبِي عبد الله مُحَمَّد الحميدي؛ فإنَّهم رتبوا على المسانيد دون الأبواب كما سبق.

وتلاهم أبو الحسن رزين بن معاوية العبدري، فجمع بين كتب البخاري ومسلم، و"الموطأ" لِمالك و"جامع" الترمذي، وسنن أَبِي داود والنسائي، ورتب على الأبواب إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح.

وكان كتاب رزين أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة الَّتِي هي أم كتب الحديث وأشهرها، وبأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظًا، وإليهم المنتهى.

وتلاه الإمام أبو السعادات مبارك بن مُحَمَّد بن الأثير الجزري، فجمع بين كتابَي رزين وبين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه، وتسهيل مطلبه وشرح غريبه فِي "جامع الأصول"؛ فكان أجْمع ما جمع فيه.

ثُمَّ جاء الحافظ جلال الدين السيوطي فجمع بين الكتب الستة والمساند العشرة وغيرها فِي "جمع الجوامع"؛ فكان أعظم بكثير من "جامع الأصول" من

جهة المتون إلا أنه لَمْ يبال بِما صنع فيه من جَمع الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة، وكان أول ما بدأ فيه هؤلاء المتأخرون أنَّهم حذفوا الأسانيد اكتفاءً بذكر من روى الحديث من الصحابِي -إن كان خبرًا- وبذكر من يرويه عن الصحابِي -إن كان أثرًا- والرمز إلَى المُخرِّج؛ لأن الغرض مِمَّن ذكر الأسانيد كان أولاً إثبات الحديث وتصحيحه، وهذه كانت وظيفة الأولين، وقد كُفُوا تلك المؤنة فلا حاجة بِهم إلَى ذكر ما فرغوا منه؛ كذا فِي "كشف الظنون". "اهـ[1].

(١) الحطة فِي ذكر الصحاح الستة (ص ١١٢-١١٧)، وقارن بـ"جامع الأصول" (١/ ٤٤-٤٥).

أنواع كتب الحديث

قال صديق خان (ت١٣٠٧هـ) رحمه الله: "ذكر المُولَى عبد العزيز المُحدث الدهلوي فِي "العجالة النافعة" ما نصه بالعربية: "إن كتب الحديث لَهَا طرق متنوعة، كالجوامع؛

والجامع فِي اصطلاح المُحدثين: ما يوجد فيه جَميع أقسام الحديث، أي: أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقاق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن وأحاديث المناقب والمثالب، وقد صنف علماء الحديث فِي كل فنٍّ من هذه الفنون الثمانية تصانيف مفردة.

فأحاديث العقائد منها تسمى: "علم التوحيد"، وفيه كتاب "التوحيد" لأبِي بكر بن خزيْمة، وكتاب "الأسْماء والصفات" للبيهقي.

وأحاديث الأحكام من كتاب الطهارة إلَى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه تسمى: "سننًا"، والكتب المصنفة فيها أكثر من أن تُحصر – قلت (صديق خان): وذكرت قسطًا منها فِي كتابِي المسمى بـ"جنان المتقين ذيل بستان المُحدثين" انتهى-.

وأحاديث الرقاق تسمى: "علم السلوك والزهد"، وفيه كتاب "الزهد" للإمام أحمد وعبد الله بن المبارك وجَماعة أخرى.

وأحاديث الآداب يقال لَهَا: "علم الأدب"، وللبخاري فيه كتاب مبسوط موسوم بـ"الأدب المفرد".

والأحاديث المتعلقة بالتفسير تسمى: "علم التفسير"، كتفسير ابن مردويه،

وتفسير الديلمي، وتفسير ابن جرير، فإنَّها من مشاهير تفاسير الحديث، وكتاب "الدر المنثور" يَجمعها كلها.

وأما أحاديث التواريخ والسير فهي قسمان:

قسم يتعلق بِخلق السماء والأرض، والحيوانات، والجن والشياطين والملائكة، والأنبياء الماضين، والأمم السابقين، ويسمى: "بدء الخلق".

وقسم يتعلق بوجود النَّبِي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام وآله العظام من بدء ولادته إلَى وفاته، ويسمى: "سيرة"؛ كسيرة ابن إسحاق، وسيرة ابن هشام، وسيرة ملا عمر.

والكتب المصنفة فِي هذا الباب أيضًا كثيرة جدًّا، قلت: وجُملتها مذكورة فِي "كشف الظنون" انتهى.

وكتاب "روضة الأحباب" للسيد جَمال الدين المُحدث أحسن السير، لكن إن تيسرت نسخة صحيحة منه خالية من الإلحاق والتحريف، و"مدارج النبوة" للشيخ عبد الحق الدهلوي، والسيرة الشامية، والمواهب اللدنية من مبسوطات السير.

وأحاديث الفتن تسمى: "علم الفتن"، وفيه "كتاب الفتن" لنعيم بن حماد، وهو طويل عريض جدًّا أورد فيه كل رطب ويابس ومصنفات أخرى للآخرين.

وأحاديث المناقب والمثالب تسمى: "علم المناقب"، وفيها أيضًا تصانيف عديدة متنوعة، وقد أفرد بعض المُحدثين مناقب بعضهم عن بعض، سيما مناقب الآل والأصحاب لغرض تعلق به كمناقب قريش، ومناقب الأنصار، ومناقب العشرة المبشرة المسماة بـ"الرياض النضرة فِي مناقب العشرة" للمحب الطبري،

و"ذخائر العقبَى فِي مناقب القربى"، و"حَلَبة الكُميت فِي مناقب أهل البيت"، و"الديباج فِي مناقب الأزواج".

وصنفت كتب كثيرة فِي مناقب الخلفاء الراشدين كـ"القول الصواب فِي مناقب عمر بن الخطاب"، و"القول الجلي فِي مناقب علي"، وللنسائي رسالة طويلة الذيل فِي مناقبه -كرَّم الله وجهه-، وعليها نال الشهادة فِي دمشق من أيدي نواصب الشام لفرط تعصبهم وعداوتِهم معه ﷺ.

فالجامع ما يوجد فيه أُنموذج كل فن من هذه الفنون المذكورة كالجامع الصحيح للبخاري، والجامع للترمذي.

وأما صحيح مسلم فإنه وإن كانت فيه أحاديث تلك الفنون لكنْ ليسَ فيه ما يتعلق بفن التفسير والقراءة، ولِهذا لا يقال له: "الجامع" كما يقال لأختيه.

قلت (صديق خان): ولكن أورده صاحب "كشف الظنون" فِي حرف الجيم، وعبر عنه بالجامع، وكذا غيره فِي غيره من أهل الحديث، قال المُجد صاحب "القاموس" عند ختمه لصحيح مسلم (ع): قرأت بِحمد الله جامع مسلم ... إلخ.

- **القسم الثانِي من المصنفات فِي الحديث**: المساند، والمسند فِي اصطلاحهم: ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة ش بِحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو يوافق شرافة النسب، فإن جُمع على حروف التهجي فالأحاديث المروية عن أبِي بكر الصديق ﷺ تُقدم، وكذا أحاديث أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، ونَحوهما على أحاديث الصحابة الأُخر.

وإن جُمع على السوابق الإسلامية فتُقدَّم العشرة المبشرة بالجنة، وتُذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب، ثُمَّ أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية، ثُمَّ

مسلمة الفتح، ثُمَّ أحاديث النسوة الصحابيات، وتُقَدَّم الأزواج المطهرات على كلهن، ولَمْ تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلاَّ القدر اليسير من سيدة النساء؛ لأنَّهن مُتْنَ فِي حياة النَّبِي صلى الله عليه وسلم وماتت سيدة النساء بعدَهُ بستة أشهر، ولَمْ تَجد ل فرصة الرواية، وإن جُمع على القبائل والأنساب فتُكتب أولاً مسانيد بنِي هاشم، خصوصًا الحسن والحسين، وعلي المرتضى، ثُمَّ أحاديث القبائل الَّتِي هي الأقرب منه ج فِي النسب، وحينئذٍ تُقَدَّم مرويات عثمان ذي النورين على أحاديث أبِي بكر الصديق، وأحاديث الصدِّيق وطلحة بين عبيد الله على أحاديث عمر بن الخطاب، وقس البواقي على هذا.

والقسم الثالث منها: المعاجم: والمعجم فِي اصطلاح المُحدثين: ما تُذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، سواء يعتبر تَقَدُّم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجي أو الفضيلة، أو التقدم فِي العلم والتقوى، ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء، ومن هذا القسم المعاجم الثلاثة للطبرانِي.

قلت (صديق خان): والمشيخات فِي معنَى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتب المشايخ فيها على حروف المعجم فِي أسْمائهم بِخلاف المشيخات. قاله الحافظ ابن حجر، كذا فِي ثبت شيخ شيوخنا مُحَمَّد عابد السندي المدنِي -رحِمه الله-.

- **والقسم الرابع منها: الأجزاء**: والجزء فِي اصطلاحهم: تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل فِي طبقة الصحابة أو مَنْ بعدهم كجزء حديث أبِي بكر وجزء حديث مالك، وقس عليها.

قلت: وقد استوعبها صاحب "كشف الظنون"، وأوردت طرفًا منها فِي "جنان المتقين" انتهى. وهذا القسم أيضًا كثير جدًّا.

وقد يَختارون من المطالب الثمانية المذكورة فِي صفة الجامع مطلبًا جزئيًّا، ويصنفون فيه مبسوطًا كما صنَّف أبو بكر بن أبِي الدنيا فِي باب "النية" و"ذم الدنيا" كتابين مبسوطين، والآجريُّ فِي باب رؤية الله، وعلى هذا القياس صُنفت كتبٌ كثيرة فِي جزئيات تلك المطالب الثمانية بِحيث لا تطيق الطاقة البشرية إحصاءها. وللشيخ ابن حجر والسيوطي يد طولَى فِي تأليف الرسائل.

والقسم الآخر منها أربعون حديثًا، وهو يُجمع فِي باب واحد، أو أبواب شتَّى بسند واحد أو أسانيد متعددة، وهو أيضًا كثير جدًّا كما يُسمع ويُرى.

فالحاصل: أن أقسام التصانيف فِي علم الحديث ترجع إلَى هذه الأنواع الستة المذكورة، ويقال للرسائل: الكتب أيضًا. انتهى ما فِي "العجالة".

قلت: وليس هذا على طريق الحصر، فإن من أقسامها أيضًا:

الأفراد والغرائب، وهو فِي اصطلاحهم: عبارة عن الأحاديث الَّتِي تكون عند شيخ، ولا تكون عند آخر ككتاب "الأفراد" للدارقطنِي.

ومنها: السنن، وهو الكتاب المرتب على أبواب الفقه من الإيْمان والطهارة والصلاة والصيام إلَى آخرها، كسنن أبِي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه وغيرها.

ومنها: المُستخرج، وهو ما استُخرج لإثبات أحاديث كتاب آخر مع رعاية ترتيبه ومتونه وطرق إسناده، وينتهي سنده إلَى شيخ ذلك المصنف، أو شيخ شيخه وهلم جرًّا، بِحيث لا يَحول المصنف بينه وبين هذا المسند، وفائدته: زيادة الاعتماد والوثوق على روايات ذلك المصنف من جهة كون الطرق الأخرى لِهذه الأحاديث؛ "كمستخرج أبِي عوانة" ويقال له: الصحيح أيضًا؛ لأنه زاد طرقًا أخرى على طرق

"صحيح مسلم" وأسانيده وقليلاً من المتن أيضًا، فكأنه فِي نفسه كتاب مستقل.

وقد انتقى منه الذهبِي ثلاثين ومائتَي حديث، وهو المشهور بـ"منتقى الذهبِي"، وكذلك المستدرك، وهو استدراك ما فات من كتاب آخر على شريطته كمستدرك الحاكم أبِي عبد الله النيسابوري وغيرها، وجملتها مذكورة فِي "كشف الظنون" ثُمَّ فِي "جنان المتقين" اهـ[1].

(١) الحطة فِي ذكر الصحاح الستة (ص ١١٨-١٢٨).

طبقات كتب الحديث

وقال صديق خان مُتحدثًا عن طبقات كتب الحديث: "اعلم أنه لا سبيل لنا إلَى معرفة الشرائع والأحكام إلاَّ خبرَ النَّبِي صلى الله عليه وسلم بِخلاف المصالِح، فإنَّها قد تُدرك بالتجربة والنظر الصادق والحدس ونَحو ذلك.

ولا سبيل لنا إلَى معرفة أخباره صلى الله عليه وسلم إلاَّ تلقي الروايات المنتهية إليه بالاتصال والعنعنة، سواء كانت من لفظه صلى الله عليه وسلم أو كانت أحاديث موقوفة قد صحت الروايةُ بِها عن جَماعة من الصحابة والتابعين بِحيث يَبْعُدُ إقدامُهم على الجزم بِمثله لولا النص والإشارةُ من الشارع فمثل ذلك رواية عنه صلى الله عليه وسلم دلالة.

وتلقي تلك الروايات لا سبيل إليه فِي يومنا هذا إلاَّ تتبع الكتب المدونة فِي علم الحديث، فإنه لا يوجد اليوم رواية يُعتمد عليها غير مدونة.

وكتب الحديث على طبقات مُختلفة ومنازل متباينة؛ فوجب الاعتناء بِمعرفة صفات كتب الحديث.

فنقول: هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات؛

وذلك لأن أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر، وأجْمعت الأمة على قبوله والعمل به.

ثُمَّ ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يُعتد بِها واتفَقَ على العمل به جُمهور فقهاء الأمصار، أو لَمْ يَختلف فيه علماء الحرمين خاصة؛ فإن الحرمين مَحل الفقهاء الراشدين فِي القرون الأولَى، ومَحط رحال العلماء طبقة بعد طبقة يبعد

أن يسلموا منهم الخطأ الظاهر، أو كان قولاً مشهورًا معمولاً به فِي قطر عظيم مرويًّا عن جَماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

ثُمَّ ما صحَّ أو حَسُنَ سندهُ وشهِدَ به علماءُ الحديث، ولَمْ يكن قولاً متروكًا لَمْ يذهب إليه أحد من الأمة.

أما ما كان ضعيفًا (أو) موضوعًا، أو منقطعًا أو مقلوبًا فِي سنده أو متنه، أو من رواية المَجاهيل، أو مُخالفًا لِما أجْمع عليه السلف طبقة بعد طبقة؛ فلا سبيل إلَى القول به.

فالصحة: أن يشترط مؤلفُ الكتاب على نفسه إيرادَ ما صحَّ أو حسُنَ غير مقلوب ولا شاذ ولا ضعيف إلاَّ مَعَ بيان حاله، فإن إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدح فِي الكتاب.

والشهرة: أن تكون الأحاديث المذكورة فيها دائرة على ألسنة المُحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف رَوَوْها بطرق شتَّى، وأوردوها فِي مسانيدهم ومَجاميعهم، وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحفظه، وكشف مشكله، وشرح غريبه، وبيان إعرابه، وتَخريج طرق أحاديثه، واستنباط فقهها، والفحص عن أحوال رواتِها طبقة بعد طبقة إلَى يومنا هذا، حَتَّى لا يبقى شيء مِمَّا يتعلق به غير مبحوث عنه إلاَّ ما شاء الله.

ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه فِي القول بِها، وحكموا بصحتها، وارتضوا رأيَ المصنف فيها، وتلقَّوْا كتابه بالمدح والثناء.

ويكون أئمة الفقه لا يزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون بِها، ويكون العامة لا يَخلون عن اعتقادها وتعظيمها.

وبالجملة: فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كملا فِي كتاب كان من الطبقة الأولى ثَمَّ، وثُمَّ إن فقدتا رأسًا لَمْ يكن له اعتبار.

وما كان أعلى حد فِي الطبقة الأولى، فإنه يصل إلَى الاستفاضة ثُمَّ إلَى الصحة القطعية -أعنِي: القطع المأخوذ فِي علم الحديث المفيد للعمل- والطبقة الثانية إلَى الاستفاضة، أو الصحة القطعية أو الظنية، وهكذا يزال الأمر.

فالطبقة الأولَى: منحصرة بالاستقراء فِي ثلاثة كتب: "الموطأ"، و"صحيح البخاري"، و"صحيح مسلم".

قال الشافعي -رحِمه الله تعالَى-: أصح الكتب بعد كتاب الله: موطأ مالك.

وقد اتفق أهل الحديث على أن جَميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه.

وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتَّصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أنَّها صحيحة من هذا الوجه.

وقد صُنِّف فِي زمان مالك موطآت كثيرة فِي تَخريج أحاديثه ووصل منقطعه مثل كتاب ابن أبِي ذؤيب، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم مِمَّن شارك فِي الشيوخ، وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثر من ألف رجل.

وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلَى مالك من أقاصي البلاد كما كان النَّبِي صلى الله عليه وسلم ذكره فِي حديثه، فمنهم المبرزون من الفقهاء كالشافعي -رحِمه الله تعالَى-، ومُحَمَّد بن الحسن، وابن وهب، وابن القاسم.

ومنهم: نَحارير المُحدثين كيحيَى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق.

ومنهم: الملوك والأمراء كالرشيد وابنيه، وقد اشتهر فِي عصره حَتَّى بلغ إلَى جَميع ديار الإسلام، ثُمَّ لَمْ يأت زمان إلاَّ وهو أكثر له شهرة وأقوى به عناية، وعليه بنِى فقهاء الأمصار مذاهبَهم حَتَّى أهل العراق فِي بعض أمرهم.

ولَمْ يزل العلماء يُخرجون أحاديثه، ويذكرون متابعاته وشواهده، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكله، ويبحثون عن فقهه، ويفتشون عن رجاله إلَى غاية ليس بعدها غاية.

وإن شئت الحق الصراح فقس كتاب "الموطأ" بكتاب "الآثار" لِمحمد، و"الأمالِي" لأبِي يوسف تَجد بينه وبينهما بُعْدَ المشرقين، فهل سَمعت أحدًا من المُحدثين والفقهاء تعرض لَهما واعتنَى بِهما؟!

أما الصحيحان فقد اتفق المُحدثون على أن َجميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع وأنَّهما متواتران إلَى مصنفيهما.

وأنه كل من يُهونُ أمرَهُما فهو مبتدع، متبعٌ غيرَ سبيل المؤمنين، وإن شئت الحق الصراح فقسهما بكتاب ابن أبِي شيبة، وكتاب الطحاوي، ومسند الخوارزمي، وغيرهما؛ تَجد بينها وبينهما بُعْدَ المشرقين.

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديث هي على شرطهما ولَمْ يذكراها، وقد تتبعت ما استدركه فوجدته قد أصاب من وجه، ولَمْ يصب من وجه، وذلك لأنه وجد أحاديث مروية عن رجال الشيخين بشرطهما فِي الصحة والاتصال فاتَّجه استدراكه عليهما من هذا الوجه؛ ولكن الشيخين لا يذكران إلاَّ حديثًا قد تناظر فيه مشايخهما، وأجْمعوا على القول به والتصحيح له كما أشار مسلم حيث قال: لَمْ أذكر هاهنا إلاَّ ما أجْمعوا عليه.

وجُلّ ما تفرد به "المستدرك" كالموكى عليه المخفيِّ مكانه فِي زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمره من بعد أو ما اختلف المُحدثون فِي رجاله فالشيخان كأساتذتِهما، كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث فِي الوصل والانقطاع وغير ذلك حَتَّى يتضح الحال.

والحاكم يعتمد فِي الأكثر على قواعد مُخَرَّجة من صنائعهم كقوله: زيادة الثقات مقبولة، وإذا اختلف الناس فِي الوصل والإرسال والوقف والرفع وغير ذلك فالذي حفظ الزيادة حجة على من لَمْ يَحفظ.

والحق: أنه كثيرًا ما يدخل الخلل فِي الحفاظ من قِبَل رفع الْموقوف ووصل المنقطع، لاسيما عند رغبتهم فِي المتصل المرفوع وتنويههم به، فالشيخان لا يقولان بكثير مِمَّا يقوله الحاكم، والله أعلم.

وهذه الكتب الثلاثة الَّتِي اعتنَى القاضي عياض فِي "المشارق" بضبط مشكلها وَرَدِّ تصحيفها.

الطبقة الثانية: كُتُب لَمْ تبلغ "الموطأ" و"الصحيحين"، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر فِي فنون الحديث، ولَمْ يرضوا فِي كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها مَنْ بَعْدَهم بالقَبول.

واعتنَى بِها المُحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة، واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق بِها القوم شرحًا لغريبها، وفحصًا عن رجالِها، واستنباطًا لفقهها.

وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كـ"سنن أبِي داود"، و"جامع الترمذي" و"مُجتبى النسائي".

وهذا الكتب مع الطبقة الأولَى اعتنَى بأحاديثها رزين فِي "تَجريد الصحاح"،

وابن الأثير فِي "جامع الأصول".

وكاد مسند أحمد يكون من جُملة هذه الطبقة؛ فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم، قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه. هكذا فِي "حجة الله البالغة".

وقال نَجله المولَى عبد العزيز الدهلوي: فِي "مسند أحمد" كثير من ضعاف الأحاديث لَمْ يبين الإمام حاله، لكن الضعيف الذي فيه يُحسن من كثير حديث مِمَّا يصححه المتأخرون، وقد جعل علماء الحديث والفقه "المسند" المذكور أسوتَهم فِي هذا الشأن.

وفِي الحقيقة: هو ركن عظيم فِي هذا الفن، وكذا ينبغي عد ابن ماجه فِي هذه الطبقة، وإن كان بعض أحاديثها فِي غاية الضعف. انتهى.

ولَمْ يعد ابن الأثير ابن ماجه فِي "الصحاح" وجعل سادسها "الموطأ"، والحقَّ معه، قال فِي "الحجة البالغة":

الطبقة الثالثة: مساند وجوامع ومصنفات صُنِّفَت -قبل البخاري ومسلم فِي زمانِهما وبعدهما- جَمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب، ولَمْ تشتهر فِي العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولَمْ يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول، ولَمْ يتفحص عن صحتها وسقمها المُحدثون كثير فحص.

ومنه ما لَمْ يَخدمه لغوي بشرح ولا فقيهٌ بتطبيقه بِمذاهب السلف، ولا مُحدثٌ ببيان مشكله، ولا مؤرخ بذكر أسْماء رجاله.

ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنَّما كلامي فِي الأئمة المتقدمين من أهل

الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخُمولِها كـ"مسند أبِي يعلى"، و"مصنف عبد الرزاق"، و"مصنف أبِي بكر بن أبِي شيبة"، و"مسند عبد بن حُميد"، والطيالسي، وكتب البيهقي والطحاوي والطبرانِي، وكان قصدهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتَهذيبه، وتقريبه من العمل. انتهى.

قلت: ورجال هذه الكتب بعضهم موصوفون بالعدالة، وبعضُهم مستورون، وبعضهم مَجهول الحال؛ ولِهذا لَمْ تكن أكثر أحاديث هذه الكتب معمولاً بِها عند الفقهاء، بل انعقد الإجْماع على خلافها.

وبين هذه الكتب أيضًا تفاوت وتفاضل، بعضها أقوى من بعض، ومنها: "مسند الشافعي"، و"سنن ابن ماجه"، و"مسند الدارمي"، و"سنن الدارقطنِي"، و"صحيح ابن حبان"، و"مستدرك الحاكم"، هكذا قال المُولَى عبد العزيز الدهلوي.

وهذا تأويل ما قاله الشيخ عبد الحق الدهلوي -رحِمه الله تعالَى-: الأحاديث الصحيحة لَمْ تنحصر فِي صحيح البخاري ومسلم، ولَمْ يستوعبا الصحاح كلها؛ بل هُما منحصران فِي الصحاح، والصحاح الَّتِي عندهما على شرطهما أيضًا لَمْ يورداها فِي كتابيهما فضلاً عما عند غيرهما.

قال البخاري: ما أوردت فِي كتابِي هذا إلاَّ ما صح، ولقد تركت كثيرًا من الصحاح.

وقال مسلم: الذي أوردت فِي هذا الكتاب من الأحاديث صحيح، ولا أقول: إن ما تركت ضعيف، لابدَّ أن يكون فِي هذا الترك والإتيان وجه تَخصيص الإيراد والترك إما من جهة الصحة، أو من جهة مقاصد أُخر.

والحاكم أبو عبد الله النيسابوري صنف كتابًا سَماه "المستدرك"؛ يعنِي: أن ما تركه البخاري ومسلم من الصحاح أورده فِي هذا الكتاب، وتلافَى واستدرك بعضها على شرط الشيخين وبعضها على شرط أحدهما، وبعضها على غير شرطهما.

وقال: إن البخاري ومسلمًا لَمْ يَحكما بأنه ليس أحاديث صحيحة غير ما خرجاه فِي هذين الكتابين.

وقال: قد حدث فِي عصرنا هذا فرقة من المبتدعة أطالوا ألسنتهم بالطعن على أئمة الدين، بأن مَجموع ما صح عندكم من الأحاديث لَمْ يبلغ زهاء عشرة آلاف.

ونقل عن البخاري أنه قال: حفظت من الصحاح مائة ألف حديث، ومن غير الصحاح مائتَي ألف، والظاهر -والله أعلم- أنه يريد الصحيح على شرطه، ومبلغ ما أورد فِي هذا الكتاب مع تكرار سبعة آلاف ومائتان وخمس وسبعون حديثًا، وبعد حذف التكرار أربعة آلاف.

ولقد صنف الآخرون من الأئمة صحاحًا مثل "صحيح ابن خزيْمة" الذي يقال له: إمام الأئمة وهو شيخ ابن حبان.

وقال ابن حبان فِي مدحه: "ما رأيت على وجه الأرض أحدًا أحسن فِي صناعة السنن وأحفظ للألفاظ الصحيحة منه كأن السنن والأحاديث كلها نصب عينيه".

ومثل: "صحيح ابن حبان" تلميذ ابن خزيمة ثقة، ثبت، فاضل، إمام، فهَّام.

وقال الحاكم: "كان ابن حبان من أوعية العلم واللغة والحديث والوعظ، وكان من عقلاء الرجال.

ومثل: "صحيح الحاكم" الحافظ الثقة المسمى بـ"المستدرك"، وقد تطرق فِي

كتابه هذا التساهل، وأخذوا عليه وقالوا: ابن خزيْمة وابن حبان أمكن وأقوى من الحاكم، وأحسن وألطف فِي الأسانيد والمتون، ومثل المختارة للحافظ ضياء الدين المقدسي، وهو أيضًا خرَّج صحاحًا ليست فِي الصحيحين، وقالوا: كتابه أحسن من المستدرك.

ومثل: صحيح أبِي عوانة وابن السكن، و"المنتقى" لابن الجارود.

وهذه الكتب كلها مُختصة بالصحاح ولكن جَماعة انتقدوا عليها تعصبًا وإنصافًا، وفوق كل ذي علم عليم، انتهى.

وقد أوردت تراجم هذه الكتب وغيرها فِي "جنان المتقين" فليعلم.

قال فِي "الحجة البالغة": والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جَمع ما لَمْ يوجد فِي الطبقتين الأوليين كانت فِي الْجامع والمسانيد المختفية، فنوهوا بأمرها وكانت على ألسنة من لَمْ يكتب حديثه المُحدثون ككثير من الوعاظ المتشدقين، وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بنِي إسرائيل، أو من كلام الحكماء والوعاظ خلطها الرواة بِحديث النَّبِي ج سهوًا أو عمدًا، أو كانت من مُحتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنَى قوم صالِحون لا يعرفون غوامض الرواية فجعلوا المعانِي أحاديث مرفوعة، أو كانت معانِي مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مستبدة برأسها عمدًا، أو كانت جُمَلاً شتَى فِي أحاديث مُختلفة جعلوها حديثًا واحدًا بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب "الضعفاء" لابن حبان، و"كامل" ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبِي نعيم والجورقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والديلمي، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة، وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفًا

مُحتملاً وأسوأها ما كان موضوعًا أو مقلوبًا شديدَ النكارة. وهذه الطبقة مادة كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي، انتهى.

قال المولَى عبد العزيز الدهلوي: وأحاديث هذه الطبقة الَّتِي لَمْ يعلم فِي القرون الأولَى اسْمها ولا رسمها، وتصدى المتأخرون لروايتها فهي لا تَخلو عن أمرين:

- إما أن السلف تفحصوا عنها، ولَمْ يَجدوا لَهَا أصلاً حَتَّى يشتغلوا بروايتها.

- أو وجدوا لَهَا أصلاً ولكن صادفوا فيها قدحًا أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها.

وعلى كل حال ليست هذه الأحاديث صالِحة للاعتماد عليها حَتَّى يتمسك بِها فِي إثبات عقيدة أو عمل، ولنعم ما قال بعض الشيوخ فِي أمثال هذا:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وقد أضلَّ هذا القسمُ من الأحاديث كثيرًا من المُحدثين عن نَهج الصواب حيث اغتروا بكثرة طرقها الموجودة فِي هذه الكتب، وحكموا بتواترها وتَمسكوا بِها فِي مقام القطع واليقين، وأحدثوا مذاهب تُخالف أحاديث الطبقتين الأوليين على ثقتها.

والكتب المصنفة فِي أحاديث هذا القسم كثيرة: منها ما ذكر، ومنها كتاب "الضعفاء" للعقيلي، وتصانيف الحاكم، وتصانيف ابن مردويه، وتصانيف ابن شاهين، وتفسير ابن جرير، و"فردوس" الديلمي؛ بل سائر تصانيفه، وتصانيف أَبِي الشيخ.

وغالب المُساهلة ووضع الأحاديث فِي باب المناقب والمثالب، والتفسير،

وبيان أسباب النُّزول، وباب التأريخ وذكر أحوال بنِي إسرائيل، وقصص الأنبياء السابقين، وذكر البلدان والأطعمة والأشربة والحيوانات، وفِي الطب والرقى والعزائم والدعوات، وثواب النوافل أيضًا. وقعت هذه الحادثة (يعني وضع الأحاديث)،

وقد جعلها ابن الجوزي فِي "موضوعاته" مَجروحة مطعونة، وبرهن على وضعها وكذبِها.

وكتاب "تنْزيه الشريعة" يكفي لدفع تلك الغائلة، ثُمَّ المسائل النادرة كإسلام أبِي النَّبِي ج، وروايات المسح على الرجلين عن ابن عباس، وأمثالِها من النوادر أكثرها تخرَّج من هذه الكتب، حَتَّى إن غالب بضاعة الشيخ جلال الدين السيوطي ورأس ماله فِي تصنيف الرسائل ونوادرها هي الكتب المشار إليها، فالاشتغال بأحاديثها واستنباط الأحكام منها لا طائل تَحته.

ومع ذلك من كانت له رغبة فِي تَحقيقها فعليه بـ"ميزان الضعفاء" للذهبِي، و"لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلانِي، و"مَجمع البحار" للشيخ مُحَمَّد طاهر الكجراتِي يغنِي لشرح غريبها وتوجيه عباراتِها عن جَميع المواد. انتهى.

قال فِي "الحجة البالغة": وهاهنا طبقة خامسة: منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونَحوهم وليس له أصل فِي هذه الطبقات الأربع.

ومنها ما دسه الماجن فِي دينه، العالِم بلسانه، فأتَى بإسناد قوي لا يُمكن الجرح فيه، كلامٌ بليغٌ لا يبعد صدوره عنه ج فأثار فِي الإسلام مصيبة عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأستار ويظهر العوار.

أما الطبقة الأولى والثانية: فعليهما اعتماد المُحدثين وحوم حماها مرتعهم ومسرحهم.

وأما الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليه والقول به إلاَّ النحارير الجهابذة الذين يَحفظون أسْماء الرجال وعلل الأحاديث.

نعم رُبَّما يؤخذ منها المتابعات والشواهد، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

وأما الرابعة: فالاشتغال بِجمعها والاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بِها غير صحيح فِي معارك العلماء بالحديث، والله أعلم، انتهى.

قال المولَى عبد العزيز الدهلوي: ولَما اتضح حال الطبقات وترتيب كتب الحديث، وتقرر أن الطبقة العليا فِي هذا الباب "الموطأ" و"الصحيحان"؛ فلابدَّ من مزيد اهتمام بتحقيق هذه الثلاثة أولاً، وبالبقية من الصحاح الستة ثانيًا، والظن الغالب أن بعد تَحقيق الموطأ وأختيه يفرغ عن الأمر بنحو ثلثين فِي تَحقيق بقية الأصول الستة بلا مين ولا يبقى إلاَّ القدر اليسير[1].

---

(١) الحطة فِي ذكر الصحاح الستة (ص ٢٠٦-٢٢٢)، وقارن بـ"حجة الله البالغة" (١/ ١٣٢-١٣٥).